



قيود تمييزية

تقرير يوثق أهم القيود التمييزية ضد النساء في اليمن المفروضة من قبل جماعة الحوثي

البنات الأسيرات
التي لا تسرا
الجماعة على القيود



قيود تمييزية

تقرير يوثق أهم القيود التمييزية ضد النساء في اليمن المفروضة من قبل جماعة الحوثي

March 2023

www.samrl.org

info@samrl.org

من هي سام؟

منظمة حقوقية مستقلة وغير ربحية مقرها جنيف، بدأت نشاطها في يناير 2016 وحصلت على تصريح عمل في ديسمبر 2017. تسعى للدفاع عن حقوق الإنسان في الشرق الاوسط واليمن على وجه الخصوص، وايصال انتهاكات حقوق الانسان الى مؤسسات صناعة القرار، والمنظمات الدولية الفاعلة والمؤثرة، تعرضت للعديد من حملات التشويه والتحريض، وكذا القرصنة لمنصاتها من أطراف الحرب اليمنية بسبب فضحها ما ارتكبه من جرائم. وأصدرت عشرات التقارير باللغتين العربية والانجليزية والبيانات الحقوقية التي توثق انتهاكات الحرب وحقوق الانسان في اليمن

فهرس

5 المقدمة
7 سياق التقرير
8 منهجية العمل
9 الخلفية القانونية
11 انتهاكات عامة وأرقام صادمة
12 الزينبيات جهاز امني لفرض القيود
14 قوائم القيود
15 - قيود السياسة
17 - قيود بإسم القانون
18 - النزوح كقيد
18 - السفر مقيد الا بمحرم
20 - قيد حركة العاملات في المجال الانساني ، وتقدم المساعدات الا بمحرم
24 - قيود داخل الجامعه
25 - قيود في المدارس
26 - قيود اماكن العمل
26 - قيود الحريات الشخصية " اللباس نموذج"
27 - قيود العمل
28 - قيود الأفراح وحفلات الزواج
28 - قيود المقاهي العامة
30 - قيود الصحة الانجابية
30 - قيود التنقل " ايقاف واعتقال تعسفي"
32 - الاعتقال المستمر
33 - سعاد وقمع الحوئي
34 - الدعارة التهمة الجاهزة
35 - حلم عارضة ينتهي بالسجن
37 - التوصيات

المقدمة

يشهد اليمن حرباً أهلية منذ سبتمبر/أيلول 2014، بدأتها جماعة الحوثي التي تطلق على نفسها «أنصار الله» بالتحالف مع الرئيس السابق علي عبد الله صالح. وقد زادت وتيرة الانتهاكات في أعقاب التدخل العسكري الذي قادته السعودية والإمارات على البلد منذ أواخر مارس/آذار 2015، كان لها عواقب وخيمة قصيرة المدى على الحقوق الأساسية للنساء والفتيات والفتيان والرجال، لا سيما على أولئك الذين يعانون من أشكال متعددة من التمييز ومواطني الضعف. وتشمل هذه الحقوق الحق في الحياة، والبقاء، والتنمية؛ والحماية من العنف، والإصابة والإيذاء، بما في ذلك العنف الجنسي؛ والحرية والأمن الشخصي؛ والحق في الصحة والغذاء والتعليم. هذه الحقوق مكفولة بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان بما في ذلك اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. (تقرير فريق الخبراء البارزين لعام 2019 الفقرة 617).



استغل الحوثيون الكثير من الأحكام القانونية التي تستند إلى العادات والتقاليد، والتي تمنح الرجال امتيازات وحقوق الوصاية الموسعة على النساء، الأمر الذي حوّل النساء لدى البعض لمجموعة قاصرة وحرمانها من شأنها العام والتمتع بالحقوق الأساسية المكفولة لها بموجب الدستور اليمني والشريعة الإسلامية بما في ذلك حق التنقل والسفر، عامدين إلى إعادة ترتيب المجتمع اليمني الذي حققت فيه المرأة اليمنية الكثير من الحقوق السياسية وفرضت شخصيتها المرتبطة بالاستقلالية والثقة في إدارة الشأن العام بما ينسجم مع توجهات الجماعة الفكرية، ما حرم النساء اليمنيات الكثير من الإنجازات وأعادهن خطوات إلى الوراء في تموضع يتسم بعدم المساواة والتمييز على أساس الجنس، وتحديد أدوارهن بالأدوار المنزلية والقبلية المعارضة للدستور اليمني⁽¹⁾.

برغم القيود القانونية والاجتماعية في مجتمع ذكوري، تتحكم فيه العادات والتقاليد والقوانين الخاصة، التي تفرض تطبيقاتها مع مرور الوقت على المجتمعات المحلية والقبلية والعائلية، إلا أن المرأة اليمنية استطاعت أن تشق لها طريقاً للتمكين والنجاح العام على مستويات متعددة، المحلية والإقليمية والعالمية، واقتحمت مجالات كانت حتى وقت قريب حكراً على الرجال، كمجلس النواب والوظائف العمومية، كما برزن كقيادات فاعلات ضمن لجان الوساطة القبلية والمنظمات غير الحكومية. في كانون الثاني / يناير 2014، وضع مؤتمر الحوار الوطني بقيادة نساء ورجال في اليمن، توصيات لإلغاء العديد من هذه العادات والقوانين التمييزية. وقد جلب ذلك أملاً جديداً للمرأة في اليمن، ولكن بسبب النزاع الذي نشب بعد ذلك بوقت قصير، لم يتم سن هذه التدابير. (من تقرير فريق الخبراء البارزين لعام 2019 الفقرة 722 بتصرف).

تزايدت التدابير القمعية الممارسة ضد النساء على نحو ملحوظ خلال العام الماضي، لا سيما في المناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين مع فرض الجماعة سياسة المحرّم واشتراط موافقة ولي الأمر على ممارسة المرأة كافة أنواع الأنشطة، بما في ذلك التنقل والسفر. وامتثالاً لهذه السياسة، بدأت الخطوط الجوية اليمنية بطلب موافقة رسمية من ولي الأمر لحجز مقعد للنساء على متن رحلاتها، بل وأيضاً اشتراط مرافقة أحد أقارب المرأة لها حتى تصل إلى مقعدها.⁽²⁾

دأب الحوثيون على تقييد حركة المرأة ومصادرة حريتها وتحجيم حقوقها تدريجياً عبر قرارات وأحكام دينية خاصة بدلاً عن قوانين الدولة، وشملت كل مناحي حياة النساء المادية والمعنوية⁽³⁾.

(1) تقرير فريق الخبراء البارزين لعام 2019 الفقرة 619.

(2) مركز صنعاء للدراسات التقرير السنوي لعام 2022.

(3) 11المنتصف، 17 مايو/أيار، 2022. <https://www.almontasaf.net/news68238.html>

سياق التقرير

يسلط هذا التقرير - الذي يصدر بمناسبة اليوم العالمي للمرأة الموافق الثامن من كل مارس - الضوء بشكل عام على الانتهاكات التي تتعرض لها المرأة في اليمن خلال فترة الحرب الدائرة منذ سبتمبر/أيلول 2014، ويركز بشكل خاص على سلوك جماعة الحوثيين في تقييد حرية وحركة المرأة اليمنية، إضافة إلى فرض الكثير من القيود على حريتها الشخصية والعامّة، مستغلين الوضع الأمني الذي تمر به اليمن، وسيطرتها على المشهد العام لفرض أجندتها العقائدية الخاصة، وغياب سيادة القانون، والثقافة التقليدية عن المرأة، إضافة إلى التقاليد المجتمعية، مما تسبب في تقييد حرية المرأة بشكل ملفت وغير مقبول حرّمها الكثير من حقوقها التي كانت تتمتع بها كإنسان وعضو فاعل وناشط في المجتمع بصورة تخالف الاتفاقيات الدولية والدستور والقانون اليمني الذي يحترم كرامة الإنسان اليمني ويضمن حريته في التعبير والتجمع والتنقل.

وبحسب رسالة للفريق العامل المعني بالتمييز ضد النساء والفتيات وآخرين لـ «هشام شرف» وزير خارجية حكومة الحوثيين في صنعاء بتاريخ 2 ديسمبر/ كانون الأول 2022 فقد جاء فيها «في 21 سبتمبر 2014، سيطرت حركة أنصار الله على العاصمة اليمنية صنعاء بالقوة. أدّى تصعيد النزاع إلى أزمة إنسانية غير مسبوقة، مع إلحاق أضرار جسيمة بالمدنيين وممتلكاتهم والبنية التحتية المدنية الحيوية، مما أدى إلى حالة من اليأس المطلق والفقر المدقع لمعظم السكان. تدريجياً ومؤخراً، قوض أنصار الله بشكل خطير حقوق النساء والفتيات في المناطق الخاضعة لسيطرتهم، والتي تضم ما يقرب من 70% من سكان اليمن».

تنطوي سياسة جماعة الحوثيين التي تنتهجها ضد النساء اليمنيات على انتهاكات خطيرة للمعايير الدولية لحقوق الإنسان، إذ يستغلون هيمنة السلاح والجماعات المسلحة التابعة لهم وغياب سيادة القانون في فرض قيود تعسفية وغير قانونية ضد المرأة اليمنية، وتحشيد الواقع الاجتماعي القائم على ثقافة أبوية تعلي من العار والشرف على حساب الكرامة الإنسانية والحرية الشخصية، بل واستغلال الوضع الاقتصادي ليستخدموا المرأة في أهداف عسكرية وأمنية ضد النساء المخالفات كما هو واضح في تجنيد ما يسمى بـ «الزینبات»، مما يستدعي التدخل لتعزيز الحقيقة والعدالة والجبر وضمن عدم التكرار.

منهجية العمل

في إطار توثيقها لانتهاكات حقوق الإنسان، اعتمدت سام في هذا التقرير الذي يحمل عنوان «قيود تمييزية» على تسليط الضوء على القيود التي فرضتها جماعة الحوثي على المرأة اليمنية منذ سيطرتها على العاصمة في سبتمبر 2014 من خلال منهجية واضحة للوصول للمعلومات، والتحقيق فيها، بينها الشفافية والحياد والنزاهة والموضوعية.

اعتمد فريق المنظمة في هذا التقرير بشكل كبير على المصادر المفتوحة ذات الموثوقية، كالتقارير الصادرة من المنظمات الأممية والتقارير الحقوقية المعتبرة، إضافة لعدد من الوسائل للحصول على المعلومات والوصول إلى الضحايا، عبر التواصل الإلكتروني مع الضحايا، والنزول الميداني للفريق لتوثيق بعض الوقائع والاستماع إليهم ولشهود العيان؛ حيث استخدمت المنظمة أيضاً الوسائل المتاحة للاتصال، كما تلقت العديد من البلاغات، وحصلت على العديد من المقاطع المتلفزة لقصص الضحايا، ونقلت بعضاً مما تذيعه وسائل إعلام أطراف النزاع في بياناتها وخطاباتها، وهي في كل ذلك قد تأكدت من المصادر، واعتمدت على ما اطمأنت إليه بعد الفحص والتحليل والمطابقة.

تعتقد المنظمة أن ما توصلت إليه في هذا التقرير لا يحيط بالواقع بكل حقائقه، بل هو كاشف لحجم انتهاكات حقوق الإنسان للفترة التي يشملها التقرير، حيث حاولت المنظمة أن يكون تقريرها موجزاً قدر الإمكان ليتناسب مع اليوم العالمي للمرأة، حيث يتضمن التقرير لأرقام إحصائية للانتهاكات التي تعرضت لها المرأة خلال فترة الصراع من قبل جميع الأطراف.



الخلفية القانونية

يعد اليمن طرفًا في العديد من الاتفاقيات الدولية مثل: العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الذي تنص مواده خاصة «2، 18، 19، 26، 27» على مبدأ عدم التمييز على أي أساس محمي - بما في ذلك الدين أو المعتقد - إلى جانب الحق في حرية التفكير أو الوجدان أو الدين أو المعتقد، والحق في العيش بمنأى عن التعذيب وأشكال سوء المعاملة الأخرى، والرأي، والتعبير، والمساواة أمام القانون، وكذلك حق الأفراد المنتمين إلى الأقليات.

كما تؤكد المادة (18) الفقرة (1) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على أن « لكل إنسان الحق في حرية الفكر والوجدان والدين. ويشمل ذلك حرته في أن يدين بدين ما، وحرته في اعتناق أي دين أو معتقد يختاره، وحرته في إظهار دينه أو معتقده بالتعبد وإقامة الشعائر والممارسة والتعليم».

وتلاحظ لجنة حقوق الإنسان في شرح المادة (18) من العهد الدولي التي يجب تفسيرها بشكل دقيق: لا يسمح بفرض القيود بناء على أسباب غير مذكورة هناك، حتى وإن كانت مسموحة كقيود على حقوق أخرى محمية في العهد مثل الأمن القومي. ويجوز فرض القيود فقط لتلك الأغراض التي ذكرت من أجلها، ويجب أن تكون ذات صلة مباشرة ومتناسبة مع الضرورة المحددة التي تستند إليها. ولا يجوز فرض قيود لأغراض تمييزية أو يتم تنفيذها بطريقة تمييزية.

كما أشارت لجنة حقوق الإنسان إلى أن «مفهوم الآداب مشتق من العديد من التقاليد الاجتماعية والفلسفية والدينية، وبالتالي فإن القيود على حرية إظهار دين أو معتقد لغرض حماية الآداب يجب أن يكون مبنياً على المبادئ غير المشتقة حصرياً من تقليد واحد.

في حين أوضح الفريق المعني باتفاقية «سيداو» في تقريره المقدم لمجلس حقوق الإنسان في نقده لسلوك بعض الأنظمة المخالف للاتفاقية «أنه غالباً ما يتم التذرع بالثقافة والدين لتبرير التمييز والممارسات العنيفة ضد النساء والفتيات، وكثيراً ما تعتبر النساء كأشياء وليس كمشاركات على قدم المساواة مع الرجال في صياغة المبادئ الثقافية وإبرازها.

كما وفرت اتفاقيات جنيف الأربع والبروتوكولان الإضافيان حماية خاصة للمرأة باعتبارها شخصاً مدنياً لا يشارك في العمليات العدائية، وتتشكل هذه الحماية من خلال منع الأطراف المتنازعة من التذرع بوجود حالة النزاع المسلح للتصل من التزاماتها الملقة على عاتقها بموجب الاتفاقيات الدولية، وعليه فيجب المحافظة على حقوق النساء الممنوحة لها بموجب القوانين الدولية.

وهذا ما أكدت عليه الجمعية العامة للأمم المتحدة، إذ أعربت الجمعية العامة عن قلقها للأذى والألم اللذين تتعرض لهما النساء، وانتهاك الحريات الأساسية، ولاستمرار الأنظمة الاستعمارية والعنصرية والدول الأجنبية المتسلطة في انتهاك القانون الإنساني الدولي، وأكدت على عدم جواز حرمان النساء من بين السكان المدنيين في حالات الطوارئ والمنازعات المسلحة من الحقوق الثابتة، وفقاً لأحكام الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وغير ذلك من صكوك القانون الدولي، إذ أن الحقوق الواردة في هذه الاتفاقيات الدولية إنما تمثل الحد الأدنى للحقوق التي لا يجوز انتهاكها أو تجاوزها (إعلان بشأن حماية النساء والأطفال في حالات الطوارئ والمنازعات المسلحة اعتمد ونشر على الملأ بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 3318 (د-29) المؤرخ في 14 كانون الأول/ديسمبر 1974).

وحيث أن اليمن قد صادقت على اتفاقيات جنيف الأربع وبروتوكولها الإضافيين الأول والثاني، والتي تلزم باحترام المدنيين وتجنبيهم ويلات الحروب والصراع وخصوصاً النساء والأطفال، وتخضع كافة الانتهاكات بحق المدنيين للمساءلة الجنائية، كما وقعت أيضاً على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة حيث تؤكد الاتفاقية أن التمييز ضد المرأة يشكل انتهاكاً لمبدأي المساواة في الحقوق واحترام كرامة الإنسان.

كما عدت الاتفاقيات والمواثيق الدولية أن العنف القائم على النوع الاجتماعي بمستوياته الأربع - العنف الجنسي، العنف الاقتصادي، العنف النفسي، العادات والتقاليد المؤذية - جريمة تستوجب المساءلة وتتطلب حماية خاصة للمرأة.

انتهاكات عامة و أرقام صادمة

سجلت منظمة «سام» خلال الفترة من بداية الصراع في اليمن إلى نهاية 2022، أرقاما صادمة عن حجم الانتهاكات التي تعرضت لها المرأة اليمنية، خلال الست السنوات من الحرب، حيث سجلت أكثر من 5000 حالة انتهاك حتى نهاية 2022، شملت القتل، والإصابات الجسدية، والاعتقال التعسفي والإخفاء القسري، والتعذيب، ومنع من التنقل، إضافة إلى أكثر من 900,000 امرأة نازحة في مخيمات مأرب، ارتكبتها أطراف الصراع في اليمن، حيث تأتي مليشيا الحوثي في مقدمة الأطراف المنتهكة لحقوق المرأة بنسبة 70 %، تليها القوات الموالية للشرعية 18 %، ثم المجلس الانتقالي بنسبة 5 %، جهات أخرى 7 %، من قتل متعمد وإصابات بالغة بحق المدنيات والناشطات، والتي ترقى لمستوى جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية.

أكثر من

5000

حالة انتهاك حتى نهاية 2022

وبينت الأرقام، أن عدد اليمنيات اللاتي قتلن خلال هذه الفترة بلغ 1100 امرأة، سقط العدد الأكبر منهن في مدينة «تعز» بعدد 500 امرأة، تلتها «الحديدة» (200)، «عدن» (42)، «لحج» (45)، و «صعدة» (100)، فيما أصيبت 1500 امرأة، وكان لتعز أيضا النصيب الأكبر بينهن بعدد (1600) امرأة.

من بين إجمالي النساء اللواتي فقدن حقهن في الحياة (600) امرأة قتلن نتيجة تعرضهن لشظايا قاتلة، و (300) أخريات قتلن نتيجة لإصابات مباشرة بالرصاص، فيما قتلت (120) امرأة نتيجة إصابتهن بشظايا الألغام، و (15) نساء نتيجة إصابتهن بشظايا العبوات الناسفة، فيما قتلت (40) امرأة نتيجة جروح مختلفة، و قتلت (300) امرأة بقصف طيران السعودية والإمارات.

تصدرت «مليشيا الحوثي» قائمة الجهات المسؤولة عن الانتهاكات الواقعة بحق نساء، حيث قتلت (612) امرأة بالاشتراك مع قوات الرئيس السابق صالح خلال الفترة التي يغطيها التقرير، و قتلت وحدها بعد انفصالها عن قوات صالح 500 امرأة، فيما قتلت قوات وطيران التحالف العربي (245) امرأة، و قتلت طائرات بلا طيار أميركية (12) امرأة.

بينما بلغ عدد المصابات 2200 امرأة، كانت النسبة الأكبر منهن في مدينة تعز بعدد وصل إلى 1600 امرأة، وكان السبب الأكبر لإصابة النساء تعرضهن للشظايا، حيث وصل عددهن إلى 1100 نساء، و 535 أخريات أصبن بالرصاص. العدد الأكبر من الإصابات كان بفعل هجمات «مليشيا الحوثي وصالح» والتي نتج عنها إصابة 1312 امرأة، فيما أصابت «مليشيا الحوثي» وحدها 300 أخريات، وأصابتهن قوات التحالف العربي (134) امرأة.

اليمنيات اللاتي قتلن

1100

سقط العدد الأكبر منهن في مدينة «تعز»

المصابات

2200

امرأة

الزيبات جهاز أمني لفرض القيود

فرض الحوثيون نمطا معيناً في التعامل مع النساء لفرض رؤيتهم الفكرية للمرأة ووظيفتها في الحياة، من حيث الشكل، وقد أسس الحوثيون جهازاً أمنياً نساءياً يعرف باسم «الزيبات»، يتكون من أنصار الجماعة من النساء اللاتي تثق بهن الجماعة ومن بقايا الجهاز الأمني في عهد الرئيس «علي صالح»، حيث تم تأسيس الجهاز بعد انتفاضة 2 ديسمبر التي دعا إليها الرئيس السابق «علي عبدالله صالح»، وبحسب تقرير فريق فقد لعبت الزيبات دوراً كبيراً في الإيقاع بالكثير من النساء واستغلالهن للعمل كمخبرات أو جمع المعلومات لدى جماعة الحوثي، كما عملن على إرهاب النساء الأخريات من خلال اقتحام المنازل والتفتيش والعبث بمحتوياته، والاعتداء بالضرب على بعض النساء، إضافة للإشراف على المعتقلات داخل السجون، وتعد «أم الكرار» من أشهر الزيبات التي تقوم بالإشراف على المعتقلات في السجن المركزي في العاصمة صنعاء، وتمارس انتهاكات ضد النساء المعتقلات تعسفياً.

أنشأ الحوثيون جهازا نسائيا يسمى الزينبيات، أوكل إليه تنفيذ مهام أمنية خارج إطار القانون، وهو جهاز سري هلامي من الصعب تتبع قياداته، أو معرفة هيكله، تعمل فيه عناصر نسائية مدربة بدرجة عالية، لتنفيذ الاقتحامات واعتقال الناشطات من النساء، وفض المظاهرات والوقفات الاحتجاجية، بالإضافة إلى مهام خاصة أخرى، كالتجسس والإيقاع بالخصوم، ورصد الآراء وملاحقة الناشطات في الجلسات الخاصة وأماكن العمل.

وبحسب تقارير صحفية فإنه يقدر عدد الزينبيات بنحو 4000 عنصر تلقين تدريبات قتالية في صنعاء، وبعضهن تلقين تدريبا في الخارج، في لبنان وإيران على يد خبراء من حزب الله وإيران.

تتكون التشكيلات الأمنية النسائية التابعة لمليشيا الحوثيين من عشر فرق، تحمل مسميات مختلفة، أبرزها كتائب «الزينبيات»، ومجموعة «الهيئة النسائية» وكتائب «الزهراء» وفرقة «الوقائيات الاستخباراتية». يتم تدريب «الزينبيات» على التعامل مع الأسلحة من استخدام وفك وتركيب، إضافة للتعامل مع المتفجرات، وتركيبها وفكها، وتنفيذ عمليات الاقتحام والتفتيش، ويحصلن على التدريبات في مواقع مدنية يستخدمها الحوثيون لأغراض عسكرية، منها مدارس ومناطق تعليمية وملاعب رياضية وجامعات حكومية.

تقول فاطمة في إفادتها «إن المسؤولات عن التعذيب نساء من الزينبيات لا يعرف أسماءهن ولا يعلم أحد مع من يتواصلن، تقوم الزينبيات بقطع كل أمل للمحتجزات بالحياة، وأثناء التعذيب يتم إجبار السجينات على الاعتراف على أشخاص من النظام السابق ممن كانوا يعملون في الدعارة وتجارة الحشيش ويتم تصويرهن أثناء اعترافهن كأنهن يعترفن على شركائهن ومن ثم يتم توجيههن للمحاكمة بناء على تلك الاعترافات»⁽¹⁾

(1) (تقرير النساء في اليمن خمس سنوات من الانتهاك منظمة سام)

قوائم القيود

فرضت جماعة الحوثي العديد من القيود، وأصدرت العديد من الممنوعات التي تهدف تشديد الخناق على حياة الناس وتحديد نمط الحياة الذي يجب عليهم ممارستها، كحالة من فرض الوصاية على المجتمع، والمرأة على وجه التحديد، والتي تعدّ في طبيعة المستهدفين في القوائم التي وصلت إلى وضع معايير لشكل ولون ومقاس الملابس التي ترتديها.

يأتي ذلك في سياق النهج الذي تستمرّ سلطة صنعاء المتمثلة بجماعة أنصار الله (الحوثيين) باتباعه في التصييق على المجتمع، والتي تقوّض وبشكلٍ جسيم حقوقَ وحريّات النساء والفتيات في مناطق سيطرتها، وقد كشفت رسالة المقرر المعني بحقوق المرأة العديد من هذه القيود والممنوعات ضد المرأة على وجه الخصوص، مثل الحصول على خدمات الصحة الإنجابية في بعض مناطق سيطرتها، وقيّدت إلى حدّ كبير سفر النساء بدون محرّم، وأصدرت أكثر من تعميم يفرض رؤيةً نمطية لكيفية اللباس «الموافق للشريعة الإسلامية» للنساء حسب وصفهم.

فضلاً عن المنع من العمل، والفصل بين الجنسين في الأماكن العامة، وتعزيز المواقف التمييزية المعادية للمرأة؛ قامت أكثر من مرة بمنع الاختلاط في أبحاث وحفلات تخرج عدد من الجامعات، ومنعت وطرّدت النساء من العمل، علاوة على أنّ عدداً من خطابات أنصار الله (الحوثيين)، عبر منصات مختلفة أشعلت نيران كراهية النساء في المناطق التي تحت نفوذها⁽¹⁾.

(1) ضبوط، 3 فبراير/ شباط 2023، <https://www.khuyut.com/blog/houthi-practice>

انفوجرافيك يوضح اهم القيود المفروضة علي النساء في اليمن من قبل جماعة الحوثيين

قوائم القيود



قيود السياسية

الأعراف المُقيّدة للمرأة في اليمن ليس بالظاهرة الجديدة، إلا أن مثل هذه السياسات تُعد غير مسبوقة كونها تُهدد بإقصاء النساء تمامًا من المشاركة في الحياة العامة، وتعكس نهج الدولة الثيوقراطية المتشددة والمحافظة التي يسعى الحوثيون لإقامتها في المناطق الخاضعة لسيطرتهم. وكلما ترسخت قبضة الجماعة على مفاصل السلطة، اكتسبت مثل هذه الإجراءات القمعية صبغة مؤسسية. تنعكس رغبة الحوثيين في فرض أجندة أيديولوجية معينة في جهود الجماعة لفرض الاحتفالات بالأعياد الدينية، وتجنيد ميليشيات نسوية لترصد النساء الأخريات، فضلًا عن تغيير المناهج الدراسية، وإقامة معسكرات تدريب لتلقين الشباب والاستمرار في تجنيد الأطفال.

ورغم أن أجندة تهميش المرأة المُمارسة من قبل الحوثيين تُعد الأكثر تطرفًا، لم تبذل الحكومة من جانبها سوى القليل لتعزيز مشاركة المرأة، سواء في ممارسة السلطات أو حتى على طاولة المفاوضات الرامية لإحلال السلام. ورغم اضطلاع المرأة بأدوار حاسمة في جهود بناء السلام وتحقيق المصالحة على المستويين المحلي والوطني، [35] استُبعدت إلى حد كبير من الجهود الحكومية الرامية إلى رَأب الانقسامات الداخلية أو من المفاوضات مع الحوثيين. كما جرى تجاهل الحصة التي حددها مؤتمر الحوار الوطني اليمني (2013-2014) لتمثيل المرأة في المؤسسات الحكومية، وبالطبع 30 بالمائة كحد أدنى. غاب كذلك أي تمثيل للمرأة في مجلس القيادة الرئاسي الذي سُكّل في أبريل/ نيسان، ولم تتخذ الحكومة أي إجراءات كفيلة بإعطاء الأولوية لتمثيلها وتعزيز مشاركتها⁽¹⁾

وزيرة حقوق الإنسان السابقة حورية مشهور تقول لسام حول ادماج النساء في العمل السياسي (منذ النصف الثاني من تسعينيات القرن الماضي وحتى عام 2014 كانت قد تمت بعض النجاحات النسبية في تعيين النساء في مواقع صنع القرار سواء كوزيرات أو وكيلات وزارة أو رئيسات أو مديرات عموم لبعض المؤسسات الحكومية وكذلك سفيرات ولكن الحرب أتت على هذه المكاسب النسبية البسيطة خاصة في مناطق سيطرة الحوثيين الذين ضيقوا كثيرًا على النساء مثل تقييد حرية حركة النساء وفرض (المحرم) من الأقارب الذكور لمرافقتهن وعدم صرف الأوراق الثبوتية للنساء ومنها جوازات السفر وبطاقات الهوية وشهادات الميلاد وهي إجراءات إدارية تعسفية لا سند لها في القانون وحتى التدخل في خصوصياتهن كفرض شكل ولون العبايات ومنع الاختلاط في حرم الجامعة أو تنفيذ أنشطة مشتركة بين الطلاب والطالبات.

وفي مناطق الحكومة الشرعية هناك بعض الخطوات الإيجابية ولكنها لا ترقى إلى المأمول منها كحكومة ملتزمة بمرجعيات الحوار الوطني وتنفيذ الاتفاقيات الدولية

(1) . (مركز صنعاء تقرير 2022)

التي تؤكد على دعم واحترام حقوق النساء وخاصة الحقوق السياسية وللأسف تم استبعاد تمثيل النساء تماماً من التشكيل الحكومي الأخير في ديسمبر 2020، ومع ضغط الحركة النسوية تمت بعض التعيينات مثل في هيئة التشاور والمصالحة حيث تم تعيين 5 نساء من جملة 50 عضواً في هذه الهيئة وكذلك امرأتين في الفريق القانوني من بين 9 أعضاء وامرأة واحدة في المجلس الأعلى للقضاء، وفي الفريق الاقتصادي امرأتين من بين 17 عضواً.

كل هذه التعيينات لا ترقى إلى المستوى المطلوب الذي نصت عليه مخرجات مؤتمر الحوار الوطني وتعتبرها الحكومة مرجعية عمل في إجراءاتها التنفيذية والإدارية، كما أنها لا تتفق أو تتناسب ومطالب وجهود الحركة النسوية.

من جانب آخر فقد أوجدت النساء لأنفسهن موطئ قدم للمشاركة الفاعلة في المجتمع من خلال تشكيل مؤسسات وشبكات فاعلة مثل منظمة مبادرة مسار السلام وشبكة التضامن النسوي للأمن والسلام واستطعن الوصول إلى المنابر الإقليمية والدولية وقبل كل ذلك العمل على المستوى الوطني وعلى المستوى المحلي سواء من خلال تقديم الدعم الإنساني أو المشاركة في الدفاع عن حقوق النساء وتقديم الخدمات للمعنفات أو الناجيات من العنف ومثال على ذلك رابطة أمهات المختطفين.

وتعمل هذه المؤسسات النسوية دون كلل للدعوة لإنهاء الحرب والنزاع وبناء السلام وتقديم رؤى معبرة عن القواسم المشتركة لكل اليمنيين كافة دون استثناء.

ومع ذلك لا أتوقع تحسين مستوى تمثيل النساء على المستوى الرسمي في أوضاع النزاع إلا إذا زاد تلاحم الحركة النسوية وزاد ضغطها وفرضت أجندتها على صناع القرار للالتزام بما هو مطلوب منهم في المرجعيات الوطنية والدولية وليس أكثر من ذلك.

قيود باسم القانون

تعاني المرأة من قيود قانونية على حريتها في التصرف، وبعد استخراج وثيقة السفر من أهم القضايا التي أُثرت عام 2022، ورغم أن نص القانون: لا فرق بين ذكر وأنثى حيث يعترف دستور الجمهورية اليمنية النافذ منذ العام 1991 بمساواة النساء مع الرجال في الحقوق والواجبات التي تنص عليها القوانين. وقبل ذلك صادقت جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية (اليمن الجنوبي سابقاً) على اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة «سيداو» في العام 1984 وبحكم اتفاق الوحدة اليمنية تم الإبقاء على كل المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي التزم بها اليمن بشطريه قبل قيام الوحدة.

لكن منذ قيام الجمهورية اليمنية ولأكثر من ثلاثة عقود تشترط مصلحة الهجرة والجوازات والجنسية على المرأة موافقة وليها من الرجال لمنحها وثيقة سفر دون أي سند قانوني بل وفي إجراء يتعارض مع المادة رقم (6) من قانون (7) بشأن الجوازات لسنة 1990 التي تنص على الآتي:

«تُصَرَّف جوازات السفر العادية ووثائق السفر لكل من بلغ سن السادسة عشر من العمر ممن يتمتعون بجنسية الجمهورية اليمنية، أما القصر فيضافون في جواز سفر أحد الأبوين إن كان مسافراً بصحبته».

تفرض مصلحة الهجرة والجوازات على المرأة في حال غياب زوجها خارج البلاد أن تحصل على وكالة موثقة من زوجها لأحد أقاربه أو أقاربها الذكور لمرافقتها ومنحها الإذن في الوثائق الرسمية المطلوبة لاستخراج جواز سفر لها.

روت لنا سلمى - إحدى السيدات اللاتي مررن بهذه التجربة - أنها تمكنت من استخراج جواز سفرها فقط حين ذهبت إلى المصلحة برفقة والد زوجها الذي كان يحمل وكالة موثقة من ابنه للسماح لها باستخراج وثيقة سفر. حكاية سلمى ما هي إلا نموذج لانتقال ملكية المرأة إلى رجل قريب آخر حتى بالوكالة كما هو الحال مع بيع وشراء العقار.

أطلقت مجموعة من النساء الناشطات والحقوقيات مطلع شهر أكتوبر من العام 2021 حملة بعنوان "جوازي بلا وصاية"، وهي حملة نسوية تعمل على إلغاء التمييز ضد المرأة في مصلحة الجوازات اليمنية، التي تمنع المرأة استخراج جواز سفر إلا بموافقة ولي أمرها.

وفي منتصف شهر مارس 2022 تحققت أولى أهداف حملة "جوازي بلا وصاية" بالتزامن مع اليوم العالمي للمرأة والممثل بصدور توجيه رئيس مجلس وزراء الحكومة الشرعية معين عبد الملك إلى وزير الداخلية ووزير الشؤون القانونية وحقوق الإنسان بمراجعة الإجراءات والاشتراطات المعيقة لحصول المرأة على جواز سفر وتطبيق القانون و إزالة كافة الإجراءات المعيقة للمرأة في استخراج وثيقة سفر. تم ذلك بعد لقاء عضوات الحملة برئيس مجلس الوزراء.

إن قرار رئيس مجلس الوزراء وسرعة استجابته لتطبيق قانون الهجرة والجوازات ما هو إلا نتاج لنضالات النساء وتضافر جهودهن في المناصرة لعقود كانت آخرها هذه الحملة.

النزوح كقيد

مازالت المرأة اليمنية تشكل النسبة الكبرى من النازحين بسبب الحرب إلى مخيمات النزوح، حيث إن هناك أكثر من مليون امرأة بحسب إحصائية أصدرتها إدارة مخيمات النازحين. ويعاني الكثير منهن من نقص شديد في الحاجيات الأساسية والصحية وأغلب الفتيات لا يحصلن على التعليم، ويشكل النزوح قيوداً كبيراً على حرية المرأة وتمتعها بالحقوق الأساسية للمعيشة الكريمة، حيث تُحرم أغلب الفتيات النازحات من الحق في التعليم، والحصول على طفولة آمنة، وصحية، في حين أن عشرات الآلاف من الأسر بلا سكن لائق بل بلا مأوى، فهناك أكثر من 62002 فتاة لم تستطع الالتحاق بالتعليم، فالنزوح والتنقل يشكل عائقاً لحصول النساء على حياة كريمة ولائقة.

السفر مقيد إلا بمحرم

منذ أبريل/نيسان 2022، أعاقت القيود الحوثية المشددة النساء اليمنيات من القيام بعملهن، خاصة اللواتي تتطلب منهن طبيعة عملهن السفر. وتنطبق القيود التي يفرضها شرط المحرم أيضاً على التعاملات اليمنية في المجال الإنساني اللواتي يعانين من أجل القيام بعمل ميداني، مما يؤثر بشكل مباشر على وصول المساعدات إلى اليمنيين المحتاجين وخاصة النساء والفتيات.

بتاريخ أغسطس 2022، أصدرت هيئة تنظيم النقل البري التابعة لأنصار الله توجيهاً شفهاً ينص على عدم السماح للنساء بالسفر بدون مرافقة (محرم) داخل المحافظات التي يُسيطر عليها أنصار الله إلى المناطق التي تُسيطر عليها الحكومة اليمنية، أو حتى إلى خارج البلاد. ونتيجة لذلك، وردت تقارير من نساء في صنعاء تشير إلى أن وكالات تأجير السيارات كانت ترفض تأجير المركبات للنساء دون محرم للانتقال من صنعاء إلى عدن أو المحافظات الأخرى أو حجز مقاعد للتنقل في وسائل النقل العامة. ويُمثل هذا تشديداً للقيود منذ يوليو 2022، عندما وُجّهت هيئة تنظيم النقل البري إلى مكاتب السفر وتأجير السيارات بالحصول على موافقة خطية للسفر من المحرم، يشهد عليها مسؤول الحي، لكنها لم تشترط وجود المحرم كمرافق⁽¹⁾

وقالت «ديانا سمعان» نائبة مديرة المكتب الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا في منظمة العفو الدولية بالنيابة «يجب على سلطات الأمر الواقع الحوثية أن تضع حدًا لشرط المحرم بصورة فورية. يشكل هذا الشرط التقييدي شكلاً من أشكال التمييز القائم على النوع الاجتماعي ويرسخ التمييز الذي تواجهه النساء في اليمن على أساس يومي. وتحتاج النساء اليمنيات بشكل عاجل إلى أن يكن قادرات على التنقل بحرية في جميع أنحاء البلاد من أجل العمل، وطلب الرعاية الصحية، وتقديم أو تلقي المساعدات الإنسانية».

(1) رسالة عدد من المقررين الخواص لجماعة الحوثي بتاريخ 2 ديسمبر 2022

ويتم تطبيق شرط المحرم، الذي لا يُشكل جزءًا من القانون اليمني من قبل الحوثيين من خلال توجيهات شفوية. فمُنذ أبريل/نيسان، أصرت سلطات الأمر الواقع الحوثية بشكل متزايد على شرط المحرم لتقييد حركة النساء عبر المناطق التي تسيطر عليها في شمال اليمن، بما في ذلك محافظات صعدة وذمار والحديدة وحجة وصنعاء.

وكنموذج على هذه التعسفات الحوثية، «تفاجأت منى الرشيدى (اسم مستعار) وهي صحفية من محافظة الحديدة بتحريرات شديدة القسوة أمام ركاب باص النقل الجماعي، أثناء عودتها من ورشة تدريبية في صنعاء. تقول الرشيدى أن ضابطًا حوثيًا من البحث الجنائي أوقف الباص وسألها عن محرّمها، «وبعد أن عرف أنني لوحيدى، طلب منى الاتصال بوالدى للتأكد من أنني خرجت بإذنه»، وتضيف: «أخذ الموبايل بقوة صارخًا على والدى الكهل ذي الثمانين عامًا: أنا من البحث الجنائي مع ابنتك»، «كاد والدى أن يصاب بجلطة فلم يستوعب ما يحدث!»، تقول منى. وتؤكد الصحفية (ف.غ) من جهتها هذه المضايقات التي تعتبرها إمعانًا في كبح حريات المرأة وطموحاتها المشروعة والمكفولة دستوريًا وهي ترى أن ما تقوم به جماعة الحوثي خطوة خبيثة متدرجة تهدف إلى إقصاء المرأة كليًا من العمل العام والمشاركة المجتمعية»⁽²⁾.

وتُقت «سام» قصة (وداد) التي سافرت من صنعاء إلى عدن حيث قالت (وداد) لفريق «سام» حول القيود المفروضة على تنقلها «باعتبار أنني فتاة، ترفض مكاتب السفريات أن تحجز لي إلا بمحرم، في المرة الأولى اضطررت لأخذ أخي الصغير (عمره لا يتجاوز 15 عاما) وبالتالي ليس لديه بطاقة شخصية، وهنا تكمن الصعوبة في كل نقطة من نقاط الحوثيين أو الحزام الأمني حيث كانوا يصعدون إلى الباص ويطلبون البطاقات الشخصية، وأخي ليس لديه بطاقة، فيقومون بإزالته وإنزالي معه، ونخضع لاستجواب بسبب عدم امتلاكه لبطاقة، فأقول لهم إنه صغير وبعمري لا يتيح له الحصول عليها، فيردون بأن هذا مجرد عذر من أجل أن يذهب للقتال مع داعش والحزام الأمني». وتابعت شهادتها «في المرة الثانية قررت أن أسافر بمفردى، وكان الحل الوحيد أنني آخذ سيارة تابعة لإحدى الشركات، وأيضا ما ينفع أسافر فيها لوحيدى مع السواق، فتركت عندهم خبر، أن أي عائلة تعتزم السفر وتريد أن أشارك معها في هذا الرحلة يبلغونى، وللأسف، بمجرد أن يعرفوا أنني فتاة كانوا يرفضون خوفا من الشبهات. بقي الوضع هكذا إلى أن وجدت عائلة يبدو أن وضعهم المالي سيء إلى حد ما، ومن أجل يقللوا قيمة التكلفة وافقوا، وكان سعر السيارة الخاصة يتراوح بين 250 \$ إلى 300 \$ على حسب نوع السيارة».

«كان المريح في السفر بحكم علاقة الشركة مع اصحاب النقاط حيث كنا لا نتوقف في كل النقاط، والحوثيون كانوا يسمحون لنا بالمرور بحكم أننا عائلة، إلى أن وصلنا عند نقطة الحيلين، كان وقتها لا يسمحون بالمرور إلا لأصحاب عدن أو الذين لديهم تذكرة سفر. أخرجت لهم جوازي وتذكرة سفري، كانت للأردن، ولأني محامية سألوني: لماذا مسافرة؟ ومع من؟ وماذا سأفعل؟ وعند من سأذهب؟ وفتشوا حقيبتي الخاصة بالملابس، وفي النهاية أنزلوني إلى خيمة فيها امرأتان، قمن بتفتيشي تفتيشا دقيقا، وفتشن تلفوني، وقلن لي أعطينا ثمن طعام العشاء».

(2) هودج - كانون الأول / ديسمبر 2022، https://www.hodaj.net/posts/jsdy-lys-shmaa?fbclid=IwAR2vqenDK6aYLFxrR9DX9tLvrCp9_Fn_WCb9tzDisy7E4hyvfY8Hmp40IxEO

قيد حركة العاملات في المجال الإنساني، وتقدم المساعدات الا بمحرم

وفقاً لسبعة خبراء على دراية بالوضع الإنساني وتقرير صدر مؤخراً عن إمكانية الوصول إلى المساعدات الإنسانية في اليمن من قبل مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، أصبح شرط المحرم سائداً في جميع المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون في الربع الثاني من 2022، مما جعل سفر الموظفات اليمنيات تحدياً كبيراً لجميع الوكالات الإنسانية وأدى إلى الإلغاء المتكرر لإيصال المساعدات الإنسانية.

وأبلغ الخبراء منظمة العفو الدولية أنّ العاملات في مجال المساعدات الإنسانية اللاتي ليس لديهن محرم لأغراض السفر غير قادرات بشكل متزايد على القيام بعملهن. وقد حد هذا الواقع بشكل خاص من وصول النساء والفتيات إلى المساعدات وخدمات الرعاية الصحية التي تشتد الحاجة إليها والتي لا تقدمها إلا العاملات في مجال المساعدات الإنسانية. وأضافوا أنّ شرط المحرم يمكن أن يؤدي إلى ترك العاملات في مجال المساعدات الإنسانية لمناصبهن في المنظمات الإنسانية وبالتالي المعاناة من أجل إعالة أسرهن⁽¹⁾.

أكدت رسالة المقررين الخواص بشأن المرأة أن جماعة الحوثي « فرضت قيود على حركة الموظفات اليمنيات في وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية غير الحكومية والمنظمات الوطنية غير الحكومية داخل محافظات حجة والحديدة وعمران وصعدة وصنعاء، من بين مواقع أخرى. وبحسب ما ورد فإن الموظفات اليمنيات غير قادرات على السفر لأغراض العمل بين المحافظات المختلفة دون وجود محرم أثناء السفر. حيث يُطلب من الجهات الفاعلة الإنسانية (وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية) من قبل المجلس الأعلى لإدارة وتنسيق الشؤون الإنسانية والتعاون الدولي SCMCHA وسلطات الأمن الوطني إدراج اسم محرم لمرافقة الموظفات اليمنيات في طلبات تصريح السفر للأنشطة الإنسانية. وأفادت الجهات الفاعلة في المجتمع المدني أن هذه القيود لا تتفق مع المعايير الثقافية اليمنية.

فيما تلجأ جماعة الحوثي إلى التوجيهات الشفهية خشية الإدانة الدولية وهو أمر أكدته رسالة المقررين الخواص « على الرغم من عدم نشر أي مذكره أو رسالة رسمية من قبل المجلس الأعلى لإدارة وتنسيق الشؤون الإنسانية والتعاون الدولي إلا أنه تم تطبيق هذا المطلب تدريجياً وبشكل متزايد اعتباراً من ديسمبر 2020 فصاعداً، بدءاً من محافظتي صعدة وحجة، وامتدّ بعدها إلى الحديدة وعمران. كما تم مؤخراً فرض قيود مركزية في صنعاء من قبل المكتب الرئيسي لـ SCMCHA، مع جميع طلبات سفر العاملات في مجال الإغاثة عبر المحافظات المختلفة، حيث يتم رفضها إذا لم يتم تضمين المحرم. وبحسب ما ورد يتم تقديم المتطلبات شفهيّاً من قبل المسؤولين، ويتم رفض تصاريح السفر عندما لا يتم الامتثال لها. في حجة والحديدة، تم تحذير الجهات الفاعلة في المجال الإنساني شفهيّاً بالتوقف عن تقديم طلبات

(1) منظمة العفو الدولية، 1 أيلول/ سبتمبر 2022. [yemen-huthis-/09/https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2022/09/yemen-huthis-suffocating-women-with-requirement-for-male-guardians](https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2022/09/yemen-huthis-suffocating-women-with-requirement-for-male-guardians/)

تصاريح السفر تمامًا، لعاملات الإغاثة اللاتي ليس لديهن محرم. كما يتم تطبيق شرط المحرم عند نقاط التفطيش في المناطق المتضررة من الصراع، مع الإبلاغ عن حدوث عدة اعتقالات أو مضايقات لعاملات الإغاثة.

بتاريخ ديسمبر 2019 منعت جماعة الحوثي في محافظة إب - عبر قرار رسمي صدر عن المجلس الأعلى لإدارة الشؤون الإنسانية والتعاون الدولي التابع لرئاسة الجمهورية - تنفيذ فعاليات تدريبية مختلطة، واشترط فصل النساء عن الرجال، كما تم منع التعارف بين المتدربين من الرجال والنساء، ومنع تبادل أية معلومات شخصية.

تقول الناشطة «وداد البدوي» إن هناك تشديداً حوثياً كبيراً على عمل المرأة في المنظمات والمجتمع المدني، وتحريض على العاملات بهذا المجال، مؤكدة أن المجتمع المدني في مناطق الحوثيين أصبح «مشلولاً» جراء ذلك⁽²⁾.

بتاريخ 14 أغسطس اعتقلت الناشطة «فاطمة صالح العرولي» (35 عاماً) من إحدى النقاط العسكرية التابعة لجماعة الحوثي في منطقة الحوبان في محافظة تعز، بناء على بلاغ من قبل الأجهزة الأمنية التابعة لجماعة الحوثي، ونُقلت إلى العاصمة صنعاء، حيث وُضعت «فاطمة» في أحد الفنادق لمدة عشرة أيام قبل نقلها إلى سجن المخابرات التابعة لجماعة الحوثي في العاصمة صنعاء.

بحسب رسالة المقررين الخواص بشأن المرأة لجماعة الحوثي فإن اشتراط المحرم يمنع النساء والفتيات اليمنيات، وخاصة الأسر التي تُعيلها النساء، من تلقي المساعدات الإنسانية، حيث لا تستطيع الموظفات السفر إلى المواقع الميدانية. بالإضافة إلى أن تقديم المساعدة في المناطق المتضررة قد تأثر بشدة لأنه يُعتبر بشكّل عام من غير الملائم للموظفين الذكور تقديم الدعم، مثل الدعم المتعلق بأنشطة صحة الأم. هناك مخاوف كبيرة حول تأثير ذلك على كرامة المرأة ومبادئ عدم إلحاق الضرر، والتي هي من صميم العمل الإنساني. بالإضافة إلى ذلك، لا يتم أخذ احتياجات النساء والفتيات بعين الاعتبار في التقييمات، حيث يكاد يكون من المستحيل ثقافياً بالنسبة لهن التعبير بشكّل كامل عن مخاوفهن الحساسة لموظف الإغاثة الذكر دون الشعور بعدم الراحة أو الإحراج.

(2) العربية نت، 18 مايو/ أيار 2021. <https://2u.pw/vtJwMA>

فاطمة ناشطة في مجال الإغاثة نموذج

«فاطمة» ناشطة اجتماعية أخفيت قسرًا لمدة (87) يوما في سجون الحوثي بمدينة الحديدة الساحلية غربي اليمن. بعد شهرين عرفت أسرة فاطمة بمكان اعتقالها، فقد كان نشاط فاطمة في العمل الخيري جريمة بنظر مليشيا الحوثي تستوجب الاعتقال والإخفاء القسري، وترك سمعتها وسمعة أسرته تحت رحمة التكهات والأقويل، وتركها تحت رحمة فرق تعذيب وقتل متخصصة لممارسة هذه الانتهاكات ببشاعة لترهيب الناس ونهبهم وإسكاتهم بالقوة القاتلة.

تقول فاطمة لـ «سام»: «اعتقلوني من أمام مركز الهلال الأحمر في مديرية الميناء الساعة الخامسة والنصف مساء، حيث تم استدراحي من قبل أنثى مجهولة ادّعت أنها تمثل مجتمعا من النازحين المتضررين في إحدى حواري المدينة، ولما وصلت أدركت أن ذلك كان مجرد كمين، بمجرد وصولي وجدت نفسي أمام طقم مدجج بقلة الحياء والسلاح وانعدام الكرامة وخمسة مسلحين و اثنتين من النساء، و أخذوني من الشارع بالإكراه تحت قوة السلاح بلا أي سبب ولا إيضاح، ولم أكن أعلم إلى أين يأخذونني، وكنت أسمع سخرية الجنود على الطقم العسكري المكشوف».

وتابعت «في قسم شرطة «الربصة» كانت محطتي الأولى، تم صادروا هاتفي ودفاتري وأقلامي بعد أن صودرت كرامتي في أحد الشوارع المكتظة بالكلاب». أضافت فاطمة: «تعرضت للإهانة والشتيمة والتهديد بالضرب والتلويح بأشياء لا أستطيع الإفصاح عنها، وأخذوني إلى السجن المركزي ووضعوني في سجن انفرادي لمدة 3 أيام، لم أكن أعلم مصيري، وكل تفكيري عند أمي وإخوتي والمجتمع كيف سينظر إليّ، كنت أشعر بالقلق والخوف وأنا في غرفة عرضها متر في مترين، وحمام صغير بنفس الغرفة، ثلاثة أيام لم أستطع حتى تغيير ملابسني، فقط الدموع لا تتوقف، وأدعو الله أن يخرجني وأعود إلى عائلتي».

وذكرت في شهادتها «مساء كل يوم يتم التحقيق معي ويطلب مني التوقيع على أوراق بلغة التهديد، ولما تبين لهم أنه لا يوجد ضدي أي دليل قال «نخليك رهينة أو نبادل بك بالأسرى!». « بعد ذلك تم نقلي من السجن الانفرادي إلى عنبر السجن، وجدت فيه (17) سجين مع أطفالهن، لأعيش فيه (75) يوما أخرى، كنت أعد الأيام والساعات. (78) يوما قضيتها ولم أستطع حتى سماع صوت أحد من أفراد عائلتي طول فترة سجنني، كنت أريد جواب لسؤال واحد: لماذا أنا هنا؟. لم أكن أستطيع حتى بلع الطعام، فقد كان يقدم لنا طعام نأكل منه فقط لنعيش، حتى الحمامات كنا نحن من يقوم بتنظيفها، كنا نسمع الشتم والإهانات كل يوم».

«كان في السجن العديد من النساء مثلي، قضين العديد من الشهور وربما السنين في تلك السجون دون أن يعلم بهن أحد. أحيانا كنا نستفيد من بعض المنظمات التي توزع أدوات خاصة مثل الشامبو والصابون والملابس، رغم أنهم كانوا يأخذون الأغلبية، لكن كنا نحصل على حقيبة أو شنطة صغيرة تحتوي على روب وصابون».

تقول فاطمة « السجن عذاب وحرمان وجوع ومرض، غير أنه يُفرض علينا مشاهدة قناة المسيرة فقط أو سماع خطابات عبد الملك الحوئي». كان لديهم واحدة اسمها «فيروز البيضاني» تعمل كل يومين محاضرة حول أهمية القتال والدفاع عن الدين والعرض ضد «المرتزقة».

تعرض السجن للقصف بقذيفة مدفعية «هاون» أصابت غرفة الزيارة الخارجية وقالوا إن «المرتزقة» هم من قصف السجن.

تقول فاطمة لـ «سام» ودموعها ملأت عيونها «عندما خرجت من المعتقل صدمت بخبر وفاة أخي الذي لم يتحمل خبر اعتقاله حيث نقل على إثر الصدمة إلى المستشفى، أصيب بجلطة ومات. أخي كان قد أضحى قسرا لمدة ستة أشهر، خلال هذه الفترة ولم نكن نعلم عنه شيئا، وقد لقي أنواعا من العذاب حتى إنه حُقِن بإبرة معينة، وبعد خروجه بستة أشهر لم، يذق طعم عافيه أبدا، ومن شدة خوفه عليّ من التعذيب أصيب بجلطة ومات».

«أريد إيصال صوت باقي النساء في سجون الحوثيين اللاتي يتعرضن للضرب والإهانة والشتم من قبل تلك الذئاب البشرية، الحوثيون يمنعون عنا الأكل، نضرب، ننظف الحمامات، والعنابر، ونلأقي أصناف العذاب، والبعض تلاقى مضايقات غير أخلاقية».

قيود داخل الجامعة

وصلت محظورات مليشيات الحوثي إلى التعليم، حيث لم تكتف بغرض مناهجها التعليمية بقوة السلاح، لكنها امتدت إلى الفصل بين الجنسين واستهداف ممنهج لمدارس البنات.

وفي العاصمة صنعاء، أصدرت جامعته صنعاء قراراً بتاريخ 15 أغسطس 2020 بمنع حفلات التخرج المختلطة بين الطلاب والطالبات، واشترط فصل الرجال عن النساء في أي حفل تخرج، أو تقسيم الطلاب على أية مشاريع علمية بحثية، وفرضت هذا القرار في مرافق تعليمية أخرى، كما منعت مليشيات الحوثي وجود الطلاب والطالبات في قاعة واحدة بالجامعات الخاصة والمعاهد المتخصصة، واشترطت الفصل بين الجنسين وتخصيص فترتين للدراسة صباحية للطالبات ومساوية للطلاب⁽¹⁾.

فيما وزعت المليشيا الحوثية مندوبين من أجهزتها الأمنية على جميع معاهد اللغة الإنجليزية والحاسوب والجامعات الحكومية والأهلية، يراقبون الطلاب والطالبات، وإذا تحدث طالب مع طالبة يذهبون إليهما ويسألونهما عن نوع العلاقة بينهما ويمنعونهما من مواصلة الحديث، كما وزعت المليشيا مندوبين من جهاز الأمن السياسي التابع لها على جميع معاهد اللغة الإنجليزية الكبيرة والمتقدمة والجامعات الأهلية والحكومية، وهؤلاء المندوبون يرتدون ملابس مدنية، ويتجولون بين الطلاب والطالبات ويتلصقون على أحاديثهم الخاصة، ويتفحصون وجوه بعض الطلاب بتركيز شديد⁽²⁾.

في نوفمبر/ تشرين الثاني 2020 أصدرت إدارة «جامعة العلوم والتكنولوجيا» الخاضعة لسيطرة مليشيا الحوثي الانقلابية في صنعاء قراراتاً متشددة، تتعلق بملابس وإكسسوارات الطالبات. وقال تعميم المليشيا الموجه إلى طالبات الجامعة، «يمنع ارتداء العباءة المفتوحة أو الضيقة أو القصيرة أو الشفافة». كما منع التعميم، «إظهار الشعر أو جزء منه أو رفعه» أو «وضع مساحيق التجميل واستخدام العطور أو البخور»، وحذر التعميم الحوثي طالبات الجامعة من الوقوع فيما اعتبرها «مخالفات»، محملاً إياهن المسؤولية الكاملة في حال عدم الالتزام بما جاء في التعميم⁽³⁾.

في الوقت الذي تصارع فيه (ر. ش) - طالبة إعلام في جامعة الحديدة- مواكبة تحصيلها الدراسي وصقل مهارتها الإعلامية إلا أنها وجدت نفسها في مربع صراع غير متوقع، فعلى أبواب الجامعة تقف شرطة نسائية مسلحة، ممن يعرفن بالزنيبات (البوليس النسوي للحوثيين)، ليس من أجل حمايتها أمنياً، ولكن لتمشيط جسدها وتفحص حاجبيها وأظافرها، وما إذا كانت تستخدم المساحيق أو مستحضر تجميلي، كطلاء الأظافر وأحمر الشفاه.

(1) العين الإخبارية - 1 كانون الثاني يناير 2023.

(2) بلقيس نت - 6 أكتوبر/ تشرين الأول 2022.

(3) (الشارع). مليشيا الحوثي تمنع طالبات جامعة استولت عليها من وضع مساحيق التجميل واستخدام العطور والبخور. <https://alsharaeeanews.com/2020/23582/05/11/com/2020>

تقول (ر) «الكلية تفتقر إلى إمكانيات أساسية فلا كرايس ولا طاولات تستوعب طلاب وطالبات الكلية، ولكن هذا ليس مهما بالنسبة لمليشيا الحوثي، ولا يمثل التعليم أولوية لها، إنها تركز اهتمامها على تتبع أدق الخصوصيات الشخصية للفتيات، بدعوى حماية الفضيلة، وهي تنظر إلى أحمر الشفاه كأحد معوقات النصر العسكري وعوامل تأخيره.

يبدو الوضع في صنعاء أشد قتامة، يقول (ع.م) أحد أعضاء هيئة التدريس في جامعة صنعاء: «تلقت الجامعة أوامر بمنع الاختلاط بين الجنسين، في الساحات والمطاعم وبوابات الدخول وحفلات ومشاريع التخرج، بل إن هناك شرطة نسائية مهمتها فقط منع أي لقاء بين الطالبات والطلاب، حتى لو كان بغرض المذاكرة أو البحث»⁽⁴⁾.

لم يتوقف الأمر عند هذا الحد بل عمد الحوثيون إلى إنشاء ما يسمى بـ «نادي الخريجين» وهو «كيان استحدثه الحوثيون في جامعة صنعاء عام 2020، ويرأسه أحد القيادات الحوثية الطلابية يدعى «إبراهيم الكبسي»، ومنحوه مبنى مستقل بالقرب من رئاسة جامعة صنعاء وله فروع في كافة الجامعات، وهدفه استقطاب طلاب الجامعة الخريجين والسيطرة الكاملة على أي فعاليات تخص الخريجين بما يخدم توجهات المليشيا.

أصدر نادي الخريجين قرار فصل الطلاب عن الطالبات في احتفالات التخرج في يناير/كانون ثاني 2021، ودعا جميع اللجان التحضيرية التي تخطط لإقامة احتفالاتها لتطبيق القرار، وسيتحملون كامل المسؤولية في حالة المخالفة، وبدأت جميع دفعات التخرج بتطبيقه خوفاً من الإجراءات العقابية.

هذه المعايير العامة لكلا الجنسين، أما فيما يتعلق بالطالبات، فإن من الممنوعات عليهن وضع مساحيق التجميل، وعدم عرض فيديو لجلسة التصوير وذكريات الدراسة وأثناء تجهيزات لحفل، وعدم إحضار مصوِّرين ذكور، بالإضافة إلى الالتزام بمواصفات الباطو المعتمدة وعدم تعديلها بعد الموافقة عليها، وعدم إضافة «ربطات الخصر»⁽⁵⁾.

قيود في المدارس والأنشطة التعليمية

يقول المقررون الخواص في رسالة إلى هشام شرف في حكومة الحوثي بتاريخ 2 ديسمبر «وردت تقارير عن طرد فتيات من المدارس الثانوية لأنهن درسن في نفس الفصل الدراسي مع الطلاب الذكور وتم إجبارهن على الالتحاق بمدارس تقع في مناطق نائية». في حين نفذت معظم المراكز التعليمية إجراءات رسمية لفصل الطلاب عن الطالبات في الفصول الدراسية امتدت إلى طرد الفتيات من هذه الفصول. كما منعت مليشيا الحوثي المدارس الحكومية والأهلية في العاصمة صنعاء الخاضعة لسيطرتها من تنظيم رحلات مدرسية للطلاب إلا بموافقة مسبقة منها.

(4) هودج - كانون الأول / ديسمبر 2022.
(5) المصدر أوغلاين - 10 أبريل / نيسان 2022.

وأصدرت ميليشيا الحوثي الإرهابية اشتراطات جديدة تضيق على الطالبات وطلاب المدارس بصنعاء، فقد كشفت وثيقة موجهة من مكتب التربية والتعليم بأمانة العاصمة الخاضع لسيطرة الحوثيين لكافة المدارس عن قرار بعدم اتخاذ أي رحلات مدرسية إلا بعد الرجوع للمنطقة التعليمية في الأمانة والتنسيق مع قيادات الميليشيا. كما وضعت قائمة لما أسمتها «ضوابط الرحلات المدرسية»، وألزمت مديري المدارس بالالتقيدها.

وطبقا للوثيقة، منعت ميليشيا الحوثي «الضحك في حافلات الرحلات المدرسية للطالبات، وسماع الأغاني داخل الباص أو خارجه وكذا حمل الهواتف المحمولة». واشترط الحوثيون في نفس التعميم على المدرسة التي تعتزم تنظيم رحلة للطلاب، تقديم طلب إلى المنطقة التعليمية، يتضمن كافة تفاصيل الرحلة، والفصل بين الجنسين.

قيود أماكن العمل

ويعد هذا القرار واحدا من عدة قرارات حوثية تنتهك الحقوق الأساسية والحياة العامة والخاصة للنساء وتضيق على السكان والمجتمع من كافة النواحي⁽⁶⁾.

حيث أصدرت جماعة أنصار الله توجيهات بمنع دخول المرأة أو العمل في العديد من الأماكن العامة في صنعاء. كما بدأ بعض أصحاب المقاهي والمطاعم في صنعاء بفرض الفصل بين الجنسين، أو منع دخول الرجال في بعض الحالات، لتجنب إغلاق أعمالهم من قبل أنصار الله، أو فرض غرامات عليهم. وفي حالات معينة، أُجبروا على فصل الموظفين، مما أدى إلى عواقب اقتصادية وخيمة لتلك العاملات، كما توقفت العديد من الفاعات والمقاهي عن استضافة الفعاليات الثقافية التي حضرها رجال ونساء في السنوات الماضية⁽⁷⁾.

كذلك وجه الحوثيون محلات التصوير الفوتوغرافي بمنع تصوير أي امرأة تأتي إلى «محلات التصوير» ما لم تكن الصورة المطلوبة للوجه فقط وفي حالات الضرورة، وأن يتم منع وجود أي عمال أو فنيين في محال تصوير تقصده نساء وأن يكون العاملون من النساء فقط⁽⁸⁾.

قيود على الحرية الشخصية (اللباس نموذج)

في العاشر من يناير / كانون الثاني من العام الماضي، عقدت جماعة أنصار الله (الحوثيين) اجتماعاً في المركز الثقافي بصنعاء، مع عددٍ من مالكي محلات العباءات النسائية في العاصمة صنعاء، لتحديد ما أسموها بضوابط اللباس، وإخطار مالكي المحلات بالتخلص من جميع أنواع العباءات التي تُخالف الضوابط الشرعية المُحددة من قبلهم.

(6) العربية - 13 تشرين الثاني / نوفمبر، 2022.

(7) رسالة المقرر الخاص بالتمييز ضد النساء.

(8) العين الإخبارية - 1 كانون الثاني يناير 2023.

هذا، وكان الاجتماع قد عُقد مطلع يناير/ كانون الثاني 2023، في المركز الثقافي بالعاصمة صنعاء، بحضور نائب وزير الداخلية، وأمين أمانة العاصمة، ومدير أمن الأمانة، ووكيل وزارة الثقافة والعديد من المسؤولين والضباط، وبحضور العديد من مالكي محلات ومعامل خياطة وبيع العباءات النسائية الذين تم استدعاؤهم عبر مندوبين كُلفوا من قبل أمانة العاصمة بالنزول إلى محلاتهم وتوقيعهم على حضور الاجتماع في الموعد المذكور، في حين عقد اجتماع آخر لنفس الغرض في 30 يناير/ كانون الثاني⁽⁹⁾.

هذه القرارات أظهرت حالة هلع بين الشابات والنساء اللواتي عبّرن عن استنكارهن لما يتم من قرارات تتخذها جماعة الحوثيين بحقهن، خاصة أن القانون اليمني لا يفرض الحجاب ولا أي شكل من أشكاله، رغم استناده على الشريعة الإسلامية كمشرّع أول له.

فيما أثارت قرارات الحوثيين، بتحديد ملابس النساء بالعباءات السوداء الفضفاضة وتغطية كامل الجسد حتى العينين، الكثير من السخط بين اليمنيات، ما أنتج عن ذلك حملة إلكترونية تحت وسم #الهوية_اليمنية، نشرت من خلاله عشرات الصور لناشطات ونساء يرتدين الملابس الشعبية الملونة لمناطقهن، في رسالة واضحة لسلطة الحوثيين، يعبّرن فيها أن السواد لم يكن الرداء الذي تتوشح به اليمنية⁽¹⁰⁾.

قيود العمل

كُتفت جماعة الحوثيين، من حملاتها التصعيدية ضدّ الحريات في المجتمع اليمني، وخصوصاً المرأة التي نالت نصيب الأسد من تعسف قوانين السلطات الحوثية التي تزعم أنّ اختلاطها مع الرجل في العمل والدراسة يتنافى مع الثقافة الإيمانية.

وقضت آخر القرارات الحوثية، بمنع النساء النادلات من العمل في مطاعم العاصمة صنعاء الخاضعة لسيطرة الجماعة، زاعمة أنّ ذلك يعد اختلاطاً مع الرجال، رغم أنّ جميعهن يعملن في الأقسام المخصصة للعوائل وليس للرجال فقط.

وترافقت الحملة الحوثية التي هددت بإغلاق عدد من مطاعم صنعاء، على خلفية توظيف سيدات نادلات، مع حملة تحريض من منابر المساجد، شددت على مهاجمة النساء العاملات، وعدم السماح لهنّ بالعمل سوى في مدارس خاصة بالفتيات أو مرافق صحية للنساء فقط.

وقال سگان موليون لـ«العربي الجديد»، إنّ الحملة الحوثية ألزمت مُلاك المطاعم أيضاً بعدم السماح بدخول الأقسام المخصصة للعائلات سوى لمن يقدم إثبات الزواج بعقد قران، في خطوة اعتبرها مراقبون بأنها تشويه متعمد لسمعة النساء وتشكيك بأخلاجهنّ، خصوصاً أنّ المطاعم أماكن مفتوحة وليس فيها خلوة⁽¹¹⁾.

منظمة العفو الدولية قالت في تغريدة على موقع تويتر بتاريخ 29 يناير/ كانون الثاني: إن قرار السلطات

(9) . قبوط - 6 فبراير/ شباط 2023.
 (10) رصيف 22 - 30 يناير/ كانون الثاني 2023. <https://2u.pw/rRgbXr>
 (11) العربي الجديد - 30 يناير/ كانون الثاني 2021.

الحوثية بمنع النساء من العمل في المطاعم هو مخزي وتمييزي. نقف مع كل النساء في كفاحهن ونضالهن من أجل حقوقهن في اليمن.

الناشطة والإعلامية «فاطمة الأغبري» قالت في تصريحات «إن الحوثيين نسوا أو تناسوا أن المرأة جزء لا يتجزأ من المجتمع، وهي شريكة الرجل تعمل معه جنباً إلى جنب، كما أنهم نسوا أن أسراً كثيرة فقدت معيها بسبب الحرب، وبالتالي أصبحت المرأة مسؤولة عن الأسرة، فاضطرت إلى الخروج إلى سوق العمل لتأمين حاجات أسرتها»⁽¹²⁾.

قيود الأفراح وحفلات الزواج

في 27 يناير/ كانون الثاني 2015، أجبر الحوثيون بعض عقّال ومشايخ قبائل محافظة عمران بعد السيطرة عليها على الاجتماع وإصدار بيان تحول لاحقاً إلى توجيه لخطباء المساجد المحافظة، لمنع غناء الفنانين الرجال في الأعراس النسائية، وإن من خلف حاجز، كما جرت العادة. وبحسب وثيقة التوجيهات المقدمة لخطباء المساجد، منع الحوثيون استمرار فترة الأعراس النسائية عقب صلاة المغرب، بعدما اعتاد اليمنيون على أن تبقى حفلات العرس النسائية حتى منتصف الليل، فضلاً عن منع التصوير في أعراس النساء، ومنع دخول الهواتف المحمولة إلى قاعات الأعراس⁽¹³⁾

وبتاريخ وجه القيادي الحوثي المعين بمنصب محافظ صنعاء عبدالباسط الهادي، توجيهات إلى مديري عموم المديرية ورؤساء المجالس المحلية بما وصفه (الحد من ظاهرة الفنانين والفنانات في المناسبات والأعراس من خلال التوعية القرآنية للمجتمع). وجاء في التوجيه إلى مدراء عموم المديرية ورؤساء المجالس المحلية في صنعاء "بالإشارة إلى الموضوع اعلاه، وتأكيدا على تعميم مدير عام امن محافظة صنعاء والتضمن قيام بعض من عامة المجتمع ا مناسباتهم الخاصة (الأعراس) بإحضار الفنانين والفنانات.⁽¹⁴⁾

قيود المقاهي العامة

تنفذ العناصر الحوثية بين الغينة والأخرى حملات ميدانية على المتنزهات والكافيهات بذريعة مكافحة «الاختلاط» بين الجنسين، انتهى بعضها بإغلاق المطاعم والكافيهات. وفي السياق، تقول «منيرة سمير» (اسم مستعار) إنّ الحوثيين أغلقوا عدداً من المقاهي والمطاعم في صنعاء لأنّ فيها اختلاطاً بين غير الأزواج» مع العلم بأنها «مقاهي محترمة وعادة ما يلتقي فيها الزملاء والأصدقاء وهذا الأمر في نظر الحوثيين جريمة». فيما أكدت أن بعض هذه المطاعم والكافيهات «فتحت لاحقاً بعد حملات إعلامية شنت ضد الحوثيين واعتبار ممارساتها لا تختلف عن داعش».

(12) درج ميديا - 3 فبراير شباط 2021.

(13) العربي الجديد - 8 يناير/ كانون الثاني 2020.

(14) 0 نشوان نيوز

وثيقة. توجيهات جديدة من الحوثيين حول الغناء في حفلات الأعراس. <https://nashwannews.com/228831>

وكان مسلحون حوثيون قد داهموا عددا من الفنادق السياحية في صنعاء، لتحذير العاملين فيها من إقامة احتفالات عيد رأس السنة الميلادية 2020. وسبق للحوثيين إغلاق مطاعم ومقاهي عدة، مثل «بيت المعرفة» و«كوفي كورنر» و«سكند كب» و«مغموق كافيه»⁽¹⁵⁾.

وفي يوليو 2020، منعت النساء من دخول المقاهي والحدايق والاستراحات والمنتزهات. ووفقاً لما أكدته مصادر محلية فقد داهم الحوثيون في أوقات متفرقة نحو 10 استراحات ومقاهٍ بصنعاء واعتدوا على مرتاديهما ضرباً بأعقاب البنادق وأغلقوا بعضها بذريعة «منع الاختلاط». (المنتصف - 17 مايو/ أيار 2022).

كما ألزمت المطاعم في صنعاء بأخذ وثائق «عقد الزواج» من العائلات لدى ارتياد المطاعم، فضلا عن حظر تلقي النساء الخدمات الصحية على يد الأطباء، ووصل الأمر إلى حظر استخدام الإناث للهواتف الذكية في مديريات حجة شمالاً. (العين الإخبارية - 1 كانون الثاني يناير 2023).

تتحدث لسام احد ضحايا الحظر ، عندما قرر فتح نادي رياضي للنساء ، الا إن التعنت والحظر أجبر مالك النادي الرياضي النسائي في العاصمة صنعاء على الإغلاق بحجة عدم وجود تصريح قانوني، والحقيقة كما اطلعت عليها «سام» أن هناك تصريحا صادرا من وزارة السياحة التابعة لجماعة الحوثي، لكن مشرفي جماعة الحوثي قالوا لا يعترفون به، وعند البحث عن السبب الحقيقي للإغلاق، وصل إلى مسامعنا أنه يوجد توجيه من وكيل أمانة العاصمة «خالد المداني»، بإغلاق المراكز التي يوجد فيها مسابح.

يقول أحد ملاك النادي « خسرنا الكثير: إيجار شهرين ورواتب موظفات متوقفة لمدة شهرين ومركزنا كبير حدود ال 1000 متر مربع، مع العلم بأنه لا يوجد مسابح لدينا ومع هذا تم إغلاق النادي».

وأضاف «لم نستطع الذهاب إلى القضاء لأن القضاء مشواره طويل، وهناك مثل يقال إذا غريمك القاضي من تقاضي؟! والجهات القضائية ستستمر في إجراءاتها لشهور أو سنوات، ولا تنسى أنهم هم الدولة باتصال واحد يقولون له احكم بكذا وكذا، ثم إنهم لا يضعون اعتبارا للقضاء حيث إن الإغلاق تم بدون أوامر من أي جهة قضائية، وللأسف يتم تهديدنا بشكل واضح وصريح، فقد تم اختطاف الحارس بدون أمر قضائي واستمر لمدة 3 أسابيع. وما أغلقنا إلا بعدما أخبرونا بشكل صريح ومباشر «أغلقوا وإلا سنقوم بإرسال طقم عسكري ونسحب النساء من داخل المركز».

«إن تعدي مجموعة رجال على حرمة نساء مخالف للدين والعرف والرجولة وقد هددونا عندما بدأنا بالحديث عن حقوقنا لأن الخسائر زادت، وأوصلوا لنا رسائل اتهام بأننا مرتزقة إسطنبول».

(15) العربي الجديد - 8 يناير/ كانون الثاني 2020.

قيود الصحة الإنجابية

أثار القرار الذي كشفت عنه وثيقة تتضمن تعميماً من وزير الصحة العامة والسكان في حكومة الحوثيين طه المتوكل إلى مكاتب الصحة بشأن "وسائل تنظيم الأسرة" موجة استياء، إذ جعل حق المرأة فيها مشروطاً بما سماه «التوجهات والسياسات الملائمة» للعادات والتقاليد، وما أطلق عليه «الهوية الإيمانية».

وبينما لم تشر توجيهات الوزير إلى تفاصيل الضوابط، كشفت التوجيهات الصادرة عن مديري مكاتب الصحة في المحافظة إلى النقاط الصحية والعيادات المتنقلة عن المضامين بأن لا يتم صرف أي وسيلة من وسائل تنظيم الأسرة، إلا بموافقة الزوج على استخدام الزوجة للوسيلة، والتأكد من أنهما زوجان، وأن يكون الزوج مع الزوجة أثناء صرف «الوسيلة».

الطبيبة اليمنية الدكتورة «ذكرى النزيلي»، وهي كبيرة اختصاصي الصحة العامة وضمت لإحدى الوكالات الإعلامية بأن «القرار الصادر عن مكتب الصحة، بشأن الشروط يعد موضوعاً مقلقاً وخطيراً، فيه تجنُّ على حق المرأة في الاختيار»، مشيرة إلى أن «لا أحد في وزارة الصحة في صنعاء يقدر تبعات السياسات الصحية والقرارات المهمة أو يعي ماذا تعني أولويات صحة الأم والمجتمع ككل». وتضيف أن الشروط الموضوعية في قرارات وزارة الصحة «ما هي إلا اتهامات مبطنه للمجتمع بأنه متفلس للنساء بأنهن قاصرات ومتسيبات».⁽¹⁶⁾

قيود التنقل (الإيقاف التعسفي والاعتقال)

في تصريح لـ «العربية نت» ذكرت العديد من النساء القيود التي فرضتها جماعة الحوثي عليهن؛ من الإيقاف في نقاط التفتيش عند انتقالهن للعمل من مكان إلى آخر داخل المحافظة، وتفتيش الهواتف والحواشيب المحمولة والأوراق الخاصة بالعمل، والتهديد بالاعتقال إذا لم يتركن تلك المنظمات لأنها «تروج للرذيلة»! كذلك أكدن خضوع منازلهن للتفتيش من قبل «الزبنيات»، وهي فرق نسائية تابعة للحوثي. وكشفن أن غالبيةن تعرضن للعنف الجسدي والترهيب النفسي والسب والابتزاز، والتهديد باعتقالهن أو اعتقال أقاربهن. كما أضفن أن حدة هذه الانتهاكات زادت مع إصدار الميليشيا توجيهات بمنع سفر المرأة إلا بمرافقة أو إذن خطي من ولي الأمر.

إلى ذلك أفادت الصحفية والناشطة المجتمعية «عبير محسن» أن المرأة اليمنية تعيش حالة ترهيب وتخويف وملاحقة واستهداف مباشر، ويرافق ذلك حملات على مواقع التواصل الاجتماعي لتشويه صورة النساء العاملات في هذا المجال.⁽¹⁷⁾

(16) (درج ميديا - 3 فبراير شباط 2021).

(17) (العربية نت - 18 مايو/ أيار 2021).

نقطة الكدن

تعرضت السيدة «هديل فتيني» -اسم مستعار- وطفلاها، إلى جانب تعرض «سوسن فؤاد» ونساء أخريات للاحتجاز والاختفاء القسري، حيث التقت «سام» بزوج الأولى في مدينة مأرب⁽¹⁾، وتواصلت بالثانية عبر وسيلة اتصال سرية وحققت المنظمة في الواقعة وجمعت تفاصيل ما حدث لهما.

كانت «هديل» وطفلاها «البراء وأسامة» وصديقتها «سوسن» عائدون من محافظة مأرب إلى مدينة الحديدة بعد زيارة لزوجها (الذي يعمل جندياً مع القوات الحكومية) وعند وصول الباص الذي يقلمهم إلى مشارف محافظة الحديدة مروا على نقطة «الكدن» على مدخل مدينة الضحي، حيث أمر مسلحو النقطة التابعة لأنصار الله بتفتيش الباص فتم إنزالهما مع الطفلين بمبرر قدومهم من محافظة مأرب وتم نقلهم إلى غرفة احتجاز في منزل قريب من النقطة، استطاعت «هديل» إجراء مكالمة سرية مع زوجها في مأرب فجر يوم احتجازها الموافق 21 نوفمبر 2018 وأخبرته بما حدث، لكن تلك القوات علموا بأمرها وقاموا بمصادرة الهاتف وتم إخفاؤهم عن أقاربهم الذين ظلوا يبحثون عنهم وحين عرف مسؤولو النقطة أن هديل زوجة أحد المقاتلين مع القوات الحكومية في مأرب شددوا في أمر إخفائها.

قالت سوسن «لقد احتجزوني في غرفة بأحد المنازل لسبعة أيام وأفرجوا عني فيما ظلت صديقتي هديل 18 يوماً) فيما ذكر قريب الضحية «هديل» أن المسلحين أثاروا الرعب لدى الضحية وطفليها وقيدوا حريتها مع طفليها وقطعوا تواصلها بعائلتها ونهبوا مبالغ مالية كانت بحوزتها وابتزوا أسرتها بمبالغ مالية مقابل الإفراج عنها.

علم أقارب «هديل بمكان» احتجازها من صديقتها التي سبق الإفراج عنها فقاموا بمتابعة مسؤولي النقطة التي يقودها المشرف الحوثي «علي إبراهيم القديمي» فبدأوا بابتزازهم مالياً ولم يتم الإفراج عنها إلا بمقابل مبلغ (200,000) ريال وتعهد من والدها بعدم سفرها مرة أخرى إلى مأرب وأطلق سراحها وطفليها بعد (18) يوماً من اختفائهم.



الاعتقال المستمر

مازال هناك المئات من النساء معتقلات تعسفا في سجون جماعة الحوثيين، وبحسب شهادات ناجيات وثقتها «سام» فإن عشرات النساء يتعرضن لتعذيب ممنهج، من قبل جهاز ما يسمى بالزبنيات وأفراد من المخابرات التابعة لجماعة الحوثيين، فبعض النساء معتقلات مع أطفالهن في ظروف غير لائقة وغير إنسانية.

كتب المحامي «عبدالمجيد صبرة» على صفحته الشخصية على «فيسبوك» بأن «المعتقلة أسماء العميسي لن تخرج من السجن إلا كجنازة بالنظر لعدم الرعاية الصحية وللمعاملة التي تتعرض لها في السجن، والتهديد الدائم من مسؤولة السجن (أم الكرار المروني)، للمعتقلات بأنهن لن يخرجن من السجن إلا كجنازات، إضافة لتعرضها للسب والشتم من قبل مسؤولة السجن».

وأضاف بأن «حالة (أسماء العميسي) الصحية سيئة جدا جدا فهي تعاني من عدد من الأمراض ومنها أمراض خاصة بالنساء كالدثبة الحمراء حسب حديثها معي، وكذا أكياس تحتاج إلى عملية لاستئصالها كما هو موضح في التقارير والمذكرات أدنى هذا المنشور، كما أن نسبة الدم لديها وصلت لـ (6) وهي نسبة متدنية جدا وخطيرة على حياتها، وقد ذكرت ذلك للشعبة الجزائية الاستئنافية المتخصصة في جلساتها المنعقدة في 2021/12/6، ولاتزال تلك النسبة كما هي حاليًا كما أخبرتني أسماء بذلك».

واختتم المحامي منشوره بقوله «لم ترغب (أسماء) بالطعن بالحكم مرة ثانية بعد أن يأست من القضاة وتأمل الإفراج عنها نظرًا لحالتها الصحية المتدهورة جدًّا، خصوصا وقد أمضت في السجن أكثر من ثلثي المدة ولكي تتدارك حالتها الصحية بالعلاج»⁽¹⁾.

(1) راجع منشور المحامي عبد المجيد صبرة عبر صفحته على فيسبوك، <https://2u.pw/HsJJnq>

سعاد وقمع الحوثي

استمعت «سام» إلى شهادات أخرى جاء في مضمونها استخدام الحوثيين الاختطاف والتعذيب على نطاق واسع ضد ناشطات أو مدنيات لأسباب مجهولة. تقول «سعاد» التي أمضت فترة اعتقالها في أحد سجون الحوثي «كنت مع عدد كبير من النساء المختطفات، وتم اقتياد بعضهن من الشوارع وأخريات استدرجن عن طريق الهاتف لاستلام سلة غذائية، ومنهن من اختطفن من بيوتهن بعد اقتحام منازلهن ونهب كل ممتلكاتهن، وأخريات تم اقتيادهن للمعتقلات من الحدائق العامة والمطاعم والمقاهي». وتضيف: «تتراوح فترة الاعتقال بين تسعة أشهر إلى سنة أو أكثر بسنوات»، مؤكدة على أنه «يتم تغطية أعين المختطفات من قبل فرقة الزينبيات قبل أخذهن إلى فلل في صنعاء، والفلل كانت تسمى بالمقر، حيث تم جمع أعداد كبيرة من المختطفات في بدروم الفلة. حيث تتعرض فيها المختطفات لتعذيب ممنهج بصنوف شتى، ولا يسمح لهن بالذهاب لدورة المياه. كما كان يتم استدعاؤهن في منتصف الليل للتحقيق، وكان يتم تعذيبهن في أماكن مهجورة، حيث يستخدم معهن الصاعق الكهربائي من قبل شخصين وأيديهن موثقة بالحبال، وأفواههن مغلقة بحبل يسحب للأعلى بعد رش الماء عليهن».

الدعارة.. تهمة جاهزة

وثقت «سام» احتجاز عدد كبير من النساء في العاصمة صنعاء، حيث تحتفظ «سام» بأسماء أكثر من (30) اسما، وهو جزء من عدد أكبر من النساء اللواتي اعتقلن في سجون سرية تتبع أحد القيادات الأمنية البارزة التابعة لمليشيا الحوثي، لم تتمكن منظمة «سام» من معرفة مكان المعتقل السري غير القانوني.

زادت عمليات اعتقال النساء منذ بداية العام 2018، وبدأت تظهر بعض الأصوات الراضة لهذه الجرائم، ومنها أصوات من داخل مليشيا الحوثي نفسها، فتم إنتاج فيلم دعائي عرض في قناة المسيرة التابعة لمليشيا الحوثي، بغرض إسكات الأصوات المعارضة على سياسة اعتقال النساء وتعذيبهن.

ويُعتقد أن المعتقلات تعرضن للابتزاز والتعذيب النفسي قبل أن يتم توزيعهن على عدد من النيابات العامة بتهمة «ممارسة الدعارة»، كما هو مدون في قرارات الاتهام المختلفة التي حصلت «سام» على نسخ من بعضها، وبحسب آراء نشطاء ومحامين تواصلت معهم «سام» فإنهم يشككون في صحة الادعاءات، ولا ينكرون وجود حالات فردية، لا ظاهرة جماعية، برزت فجأة في زمن متقارب كما تصورها وسائل إعلام «مليشيا الحوثي»، على لسان مسؤولين أمنيين وعلماء وقضاة.

أفادت نساء محتجزات لـ «سام»، وبعض أقارب نساء معتقلات تعسفيا، ومخفيات قسرا، أن معظم النساء المعتقلات في سجون «مليشيا الحوثي»، لم توجه إليهن تهمة قط خلال فترة طويلة من الاحتجاز، حيث احتجزن بمعزل عن العالم الخارجي لأشهر طويلة، بعضهن تجاوزن السنة، وُحُرن من الاتصال بأهاليهن أو بمحام للدفاع عنهن، ولم يعرض أمام القضاء.

قالت محتجزات سابقات، إن «مليشيا الحوثي» تمارس الانتقام السياسي ضدهن، بسبب خروجهن في مظاهرات ضد الحوثيين بعد قتلهم حليفهم الرئيس «علي عبدالله صالح»، وتوجه لأغلب النساء تهمة كيدية، على ما يبدو، كالدعارة والزنا وتجارة الحشيش وتعاطي المخدرات، وتتراوح أعمارهن بين 16 سنة والخمسينات. هذا وقد حاولت المنظمة التواصل مع بعض أولئك المعتقلات إلا أنهم رفضوا الحديث بسبب الخوف، وأخبرن راصدي المنظمة أنهن اعترفن تحت الضغط، وتم جلدن مائة جلدة، وخرجن بتعهد خطي بـ «عدم الحديث مع أي منظمة أو وسيلة إعلام».

وبحسب إفادات موثقة لدى منظمة «سام»، فإن كثيرا من النساء المعتقلات يعشن حالات نفسية قاسية، خاصة بعد خروجهن من المعتقل، حيث أجبر بعض ذوي المعتقلات على دفع مبالغ مالية كبيرة، تفوق قدرة أسرهن المادية من أجل الإفراج عنهن، وبعض النساء دمر الاعتقال التعسفي والإخفاء القسري حياتهن الأسرية، ومستقبلهن الاجتماعي كنساء، حيث قام بعض الأزواج بتطويق زوجاتهم بسبب اختفائهن في السجون، كما تعرضت أخريات للطلاق بسبب اتهام أمهاتهن بالعمل ضمن شبكات تجارة الجنس.



حلم عارضة ينتهي بالسجن

بدأت قضية «انتصار الحمادي» 19 عاما، يمنية لأم أثيوبية، والتي تعمل لصالح العديد من المصممين المحليين عندما بدأت بنشر صورها وهي ترتدي ملابس يمنية تقليدية أو سترات جلدية، على حساباتها على فيسبوك وإنستغرام والتي يتابعها بضعة آلاف من الأشخاص.

تم اعتقال «الحمادي» بتاريخ 20 فبراير/ شباط 2021، بينما كانت في طريقها مع زميلتين لها وصدیق إلى جلسة تصوير. حيث قال محاميها «خالد الكمال» في تصريحات لمواقع إخبارية إن عملية التوقيف وقعت «دون مذكرة» و «من دون توجيه أي تهمة إليها».

وأضاف المحامي «إلى الآن، أنا كمحاميها لا أعرف ما هي التهمة»، لكنه أشار إلى «محاولات للتشهير بها»، بما في ذلك شائعات حول تورطها في الدعارة والمخدرات. وبحسب المحامي، فُتح التحقيق في القضية في 21 نيسان/أبريل الماضي، وأجابت الشابة على أسئلة تتعلق بـ «الدعارة والفجور». وقال إن النيابة «تحاول وصف القضية بفعل فاضح»، بحجة أنها أبرزت «خصلتين من شعرها أو أنها لم تضع الحجاب» في أماكن عامة. وأضاف «يحاولون لصق أي تهمة بها بسبب عملها الذي يعارضه الحوثيون الذي قالوا لها « من أين لك الجرأة على أن تكوني عارضة أزياء في بلد مسلم».

هذا وصدر أول حكم على انتصار الحمادي بالسجن خمس سنوات في نوفمبر 2021م حسب ما نقلت حينها وكالة «سبأ» الناطقة باسم حكومة جماعة الحوثي بصنعاء بتهمة ارتكاب «فعل فاضح».

وبحسب محاميه «خالد الكمال»، فقد قال إنها تعرضت للاعتداء الجسدي واللفظي أثناء احتجازها في شباط/فبراير، وإنها وقّعت على وثائق وهي معصوبة العينين.

لقد أدى ذلك إلى تدهور حالتها الصحية فهي ممنوعة من الزيارة وتُمارس ضد والدتها ضغوط كبيرة بحسب المعلومات التي وردت لـ «سام» من أجل عدم الاستمرار في تناول قضيتها من قبل وسائل الإعلام وتظل مغيبة لا يعرف أي أحد عن تفاصيل ما يحدث لها من انتهاكات غير إنسانية.

أما «انتصار الحمادي» فقد تحول واقع طموحها إلى مأساة إنسانية غاية في الألم وحياة مُرّة خلف القضبان فيها الكثير من الضغوط النفسية التي تقوم بها الجماعة عليها من خلال التعذيب النفسي لها وحرمانها من الكثير من حقوقها.

حيث قامت جماعة الحوثي بخلق شعر رأسها كنوع من أساليب الإذلال لفتاة قابعة تحت رحمة المحققين الأمنيين التابعين لأجهزة جماعة الحوثي بالإضافة إلى التنكيل بها نفسيًا، وهو بالنسبة لفتاة مثل «انتصار الحمادي» يعني انكسار حياة وأذى نفسي لا يطاق، لم تكن تتصور أن تعيشه يومًا ما.

من جانبها أبرزت «سام» إلى أن محكمة الاستئناف بالعاصمة صنعاء أصدرت يوم الأحد الموافق 12 فبراير الجاري، حكمًا ضد كلٍّ من: الفنانة «انتصار الحمادي» و «يسرى الناشري»، والقاضي بتأييد الحكم الابتدائي بالسجن خمس سنوات، بحجة القيام بأفعال خادشة للحياة.

وبحسب شهادات تليقتها «سام»، فقد شكل الحكم صدمة لانتصار الحمادي وذويها، حيث هددها القاضي بإضافة خمس سنوات أخرى للحكم عند اعتراضها.

التوصيات

- تدعو «سام» جماع الحوئي إلى وقف القيود التعسفية التي وضعتها في لوقف ممارساتها المنتهكة لقواعد القانون الدولي بحق النساء بشكل فوري دون أية اشتراطات.
- تدعو الحكومة الشرعية إلى إدماج النساء في الحياة السياسية ومنحها حقها في المناصب القيادية السياسية والاقتصادية.
- تدعو سام الحكومة الشرعية إلى مراجعة القوانين التمييزية ضد المرأة، والتي تتعارض مع الاتفاقيات التي وقعتها الجمهورية اليمنية والتي تحد من قدرة النساء من الاسهام في الحياة المهمة.-
- تدعو سام المجتمع المدني الي تكيف جهوده وانشطته في سبيل كسر القيود علي النساء.
- تدعو المنظمة إلى ضرورة إطلاق سراح كافة المعتقلات اليمنيات والتأكيد على أن التوقيف والاعتقال يجب أن يتم وفقاً للأوامر القضائية.
- تدعو سام اطراف الصراع في اليمن، والمجتمع الدولي، على رأسها الامم المتحدة، العمل على تحسين وضع النساء المفرج عنهن على المستوي المعيشي والصحي والنفسي، وتوفير الحماية القانونية من اي اخطار محتملة تهدد حياتهن واستقرارهن.
- تشدد «سام» على تحسين وضع النساء4 النازحات وتوفير حياة لائقة بهن في كافة المجالات كالسكن للائق والصحة والتعليم.
- ضرورة إيجاد حل سلمي يتوافق مع جهود السلام المبذولة من قبل المنظمات الدولية والعمل على إنشاء نظام ديموقراطي مدني يكفل للمواطنين اليمنيين التعددية السياسية وحماية الحقوق الأساسية.







قيود تمييزية

تقرير يوثق أهم القيود التمييزية ضد النساء في اليمن المفروضة من قبل جماعة الحوثي